نظريات الأجور

تُعدّ نظريات الأجور من أهم محاور مقياس اقتصاد العمل، لأنها تفسّر كيفية تحديد الأجور، والعوامل المؤثرة فيها، والعلاقة بين الأجر والإنتاجية والعرض والطلب على العمل.

أولًا :مفهوم الأجر

الأجر هو المقابل المالي الذي يحصل عليه العامل لقاء تقديم جهده وخدماته لصاحب العمل خلال فترة زمنية معينة أو مقابل إنجاز عمل محدد.

وينقسم الأجر إلى:

- الأجر الاسمي: المبلغ النقدي الذي يتقاضاه العامل.
- الأجر الحقيقي: كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شراءها بأجره الاسمي، مع مراعاة مستوى الأسعار.

ثانيًا :أهم نظريات الأجور

1. نظرية الحد الأدنى للمعيشة (نظرية أجر الكفاف)

ترتبط بالاقتصاديين الكلاسيكيين، خاصة دافيد ريكاردو، وتقوم على أن الأجر يميل على المدى الطويل إلى مستوى يكفي لتغطية الحاجات الأساسية للعامل وأسرته.

- إذا ارتفعت الأجور كثيرًا، فقد يزداد عرض العمل على المدى الطويل.
- وإذا انخفضت عن مستوى المعيشة الضروري، فقد يتراجع عرض العمل.

أهم الانتقادات: إهمال دور النقابات والإنتاجية والتطور الاقتصادي في تحديد الأجور.

2. **نظرية رصيد الأجور:**

ترتبط بالاقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل، وتفترض أن هناك رصيدًا محددًا من رأس المال مخصصًا لدفع الأجور، وأن متوسط الأجر يتحدد بقسمة هذا الرصيد على عدد العمال.

متوسط الأجور= رصيد الأجور على عدد العمال

أهم الانتقادات :تفترض ثبات رصيد الأجور، مع أنه يتغير بتغير الاستثمار والإنتاج والظروف الاقتصادية.

3. نظرية الإنتاجية الحدية

تقوم على أن أجر العامل يتحدد وفقًا لقيمة ما يضيفه العامل إلى الإنتاج عند تشغيل وحدة إضافية من العمل، مع ثبات العوامل الأخرى.

وتُعبّر عنها العلاقة التالية في سوق تنافسية:

$W=P\times MPL$

حيث:

- W: الأجر.
- P: سعر المنتج.
- MPL: الإنتاجية الحدية للعمل.

أهم الانتقادات: تفترض ظروفًا تنافسية مثالية، وقد يصعب قياس مساهمة كل عامل بصورة مستقلة.

4. نظرية الأجور عند كارل ماركس

يرى كارل ماركس أن العامل يبيع قوة عمله مقابل أجر، وأن قيمة قوة العمل ترتبط بتكلفة وسائل المعيشة الضرورية لإعادة إنتاجها.

ويؤكد أن العامل قد ينتج قيمة تفوق قيمة أجره، ويُسمّى الفرق فائض القيمة، الذي يشكّل أساس تحليله للاستغلال في النظام الرأسمالي.

أهم الانتقادات: يختلف الاقتصاديون حول تفسير فائض القيمة ومدى صلاحيته لتفسير الأجور في الأسواق الحديثة.

5.النظرية الكينزية للأجور:

يرى جون مايناردكينز أن الأجور الاسمية تتسم بالجمود النسبي، أي أنها لا تنخفض بسهولة، وأن مستوى التشغيل يتأثر بالطلب الكلي على السلع والخدمات.

- زيادة الطلب الكلي قد تشجع المؤسسات على زيادة الإنتاج والتوظيف.
- تخفيض الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة التشغيل، لأنه قد يقلل القدرة الشرائية والطلب الكلي.

أهم الانتقادات :لا تفسّر وحدها جميع الفروق في الأجور بين المهن والعمال.

6.نظرية العرض والطلب على العمل:

وفق التحليل الاقتصادي الحديث، يتحدد الأجر من خلال تفاعل عرض العمل، الذي يعبّر عن رغبة الأفراد في العمل، والطلب على العمل، الذي تعبّر عنه المؤسسات.

- زيادة الطلب على العمال مع ثبات العرض تؤدي عادةً إلى ارتفاع الأجور.
- زيادة عرض العمال مع ثبات الطلب تؤدي عادةً إلى انخفاض الأجور.

ويتحدد أجر التوازن عند تقاطع منحنيي العرض والطلب، في ظل سوق تنافسية.

أهم الانتقادات :قد لا تتحقق المنافسة الكاملة بسبب الاحتكار أو قوة النقابات أو نقص المعلومات.